

أمير البلاد يفتح اليوم دور الانعقاد العادي الخامس التكميلي للفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة

بفضل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، بافتتاح دور الانعقاد العادي الخامس التكميلي للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة، وذلك في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم الثلاثاء 3 ربيع الأول 1442 هجرية الموافق 20 أكتوبر 2020 ميلادية بمبنى مجلس الأمة.

الغانم: سنتشرف اليوم بحضور أمير البلاد وولي العهد لافتتاح دور الانعقاد التكميلي الخامس

رياض عواد



مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم: إن المجلس سيتشرف اليوم باستقبال صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، سمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد في افتتاح دور الانعقاد التكميلي بناء على الدعوة الواردة في المرسوم 136 لسنة 2020 بدعوة مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الخامس التكميلي للفصل التشريعي الخامس عشر.

وذكر الغانم في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس أن جدول الأعمال سيكون النطق السامي لصاحب السمو، وكلمة رئيس المجلس، وكلمة سمو رئيس مجلس الوزراء، وبعد ذلك انتخاب أمين السر والمراقب وأعضاء اللجان الدائمة، مبيناً "مساعو المجلس لتزكية اللجان الحالية نظراً لقصر المدة، ولن يكون هناك نقاش لأي قوانين في هذه الجلسة البروتوكولية".

وأضاف الغانم، أنه بناء على دعوة من الرئاسة ستكون هناك جلسة خاصة لمناقشة بعض القوانين في مداولتها الثانية وهي الضمان المالي والتركيبة السكانية، والقوانين التي انتهت منها اللجان ورفعت للمجلس وهي قانون المعاقين واللائحة الداخلية للمجلس، بالإضافة إلى تقارير اللجان عن طلبات التحقيق واللجان الأخرى وجميع الكتب الصادرة من الحكومة للمجلس والكتب

الصادرة من المجلس الحكومة وذلك لإحالتها إلى الجهات المختصة. من جهة أخرى قال الغانم: من المفترض أن يكون قانون البدون ضمن قوانين الجلسة الخاصة ولكن بتعمد بتفاصيل ساوضحها مع ذكر الأسماء

والتسببين بعد الدور التكميلي إن شاء الله، تم عدم اكتمال نصاب اجتماع لجنة الداخلية والدفاع حتى لا تبث في هذا التقرير.

وأكد الغانم على أنه يفترض بكل نائب يملك قراره إن يحضر إلى اللجنة ويعبر عن رأيه سواء بالرفض أو الموافقة ومن ثم يرفع إلى المجلس ويناقش هذا الأمر في قاعة عبد الله السالم، ويتحدث صاحب الرأي بالحجج والأسانيد التي يملكها وبالنهاية يكون التصويت للمجلس.

وأضاف: محاولة قبر هذا الموضوع ومنعه من الوصول إلى قاعة عبدالله السالم سيكون لي تحديث عنه بعد دور الانعقاد التكميلي إن شاء الله وسأوضح من المتسبب ولماذا؟، بما فهم بعض لحوادث الذين كانوا أساساً موقعين على هذا القانون إلا أنه للأسف خضعوا لبعض التأثيرات الخارجية مما تسبب في عدم اكتمال نصاب اللجنة".

وأكد الغانم أنه بعد الاجتماع الخاصة بمناقشة القوانين ستكون هناك جلسة بروتوكولية ختامية بناء على المرسوم رقم (145) بغض دور الانعقاد.

سأل العقيل عن مخالفة جهات حكومية لقرار إيقاف النقل والندب الدلال يقترح توفير مواقف للسيارات بمنطقة الوزارات في «جنوب السرة»



محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة لتوفير مواقف للسيارات في منطقة الوزارات والجهات الحكومية بجنوب السرة.

وفيما يلي نص الاقتراح:

نظراً للعديد الكبير من المراجعين وكبار السن وأصحاب الهمم (من ذوي الاحتياجات الخاصة) بمنطقة الوزارات والجهات الحكومية في منطقة جنوب السرة ووجود صعوبة في التنقل بشكل دائم خصوصاً للفة الأخيرة، مع عدم وجود مواقف سيارات لجميع الفئات المذكورة، ومحاولة لتسهيل حركتهم، وحرصاً على سلامتهم، واحتمالية تعرضهم لحوادث خلال عبورهم للطريق ولأشعة الشمس الحارقة وتقلبات الطقس، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تخصيص مبنى مواقف السيارات في المساحات القريبة المتاحة في منطقة الوزارات والجهات الحكومية بجنوب السرة يساهم في خدمة مراجعين هذه الدوائر والجهات، ويتوافق في مواقف السيارات عدد من الباصات لتسهيل عملية التنقل بين الجهات، مع مراعاة متطلبات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن جهة أخرى سأل النائب محمد الدلال وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل والوزير

الدولة للشؤون الاقتصادية عن مخالفة بعض الجهات الحكومية قرار مجلس الوزراء بإيقاف النقل والندب.

وذكر الدلال في نص السؤال: "أصدر مجلس الوزراء في 05 أكتوبر 2020 قراراً بإيقاف النقل والندب بين الجهات الحكومية تماشياً مع الإجراءات المتعددة عند قرب الانتخابات العامة، وقد لوحظ أن عدداً من الجهات قد خالفت قرار مجلس الوزراء القاضي بإيقاف النقل والندب وأصدرت قرارات في هذا الشأن مخالفة لقرار مجلس الوزراء وهو ما يعد مخالفة وتجاوزاً للقانون، لذا يرجى إيفاء بتدابير لوقف هذه الجهات الحكومية عن تنفيذ قرار الإلغاء، يرجى تزويدي بأسماء تلك الجهات والقرارات التي امتنعت عن الإغناء؟"

61 في المائة منها في الشأن الصحي والتوظيف وحقوق العمالة والتوظيف والتركيبة السكانية 176 اقتراحاً بقانون في دور الانعقاد الرابع



جانب من جلسة سابقة

شهد دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر تقديم 176 اقتراحاً بقانون من 46 نائباً منها 85 اقتراحاً منفرداً بمعدل 48.30% و91 اقتراحاً مشتركاً بمعدل 51.70% وتوزعت الاقتراحات بقانون في الفصل التشريعي الخامس عشر على أنوار الانعقاد حيث قدم 335 اقتراحاً في الدور الأول بمعدل 48.15% فيما تم تقديم 258 اقتراحاً بقانون في الدور الثاني بمعدل 23.22% أما في دور الانعقاد الثالث فقد تم تقديم 142 اقتراحاً بقانون بمعدل 12.78% أما في دور الانعقاد الرابع فقد تم تقديم 176 اقتراحاً بقانون بمعدل 15.84% من إجمالي عدد الاقتراحات البالغ 1111 اقتراحاً.

وقدم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم 4 اقتراحات بقوانين جميعها مشاركا بعض النواب بشأن المعاقين بصورة غير قانونية وقانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين (ويشم ذلك كل من شارك من العسكريين الكويتيين في القتال بتاريخ 2 / 8 / 1992 وتراجع بسلاحه مع زملائه العسكريين الكويتيين إلى الأراضي السعودية وصمد وشارك معهم في حرب تحرير الكويت بمن في ذلك من تم أسرهم تحتراباً العلم الكويتي) والتركيبة السكانية وتنظيم استخدام العمالة من الخارج - وتناول النواب قضايا الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والمعالجة والرعاية السكنية وملك الإصلاح القضائي والرعاية الصحية والإصلاح الإداري والقضايا التعليمية والبدون والتجنيس والرياضة والفساد، وفيما يلي التفاصيل:

القضايا التي ركزت عليها اقتراحات النواب

176 اقتراحاً بقانون قدمها 46 نائباً خلال دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر تناولت قضايا وملفات عدة على الساحة، وفيما يلي ملامح مطالب النواب في تلك القضايا والملفات:

الرعاية الاجتماعية

25 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن الرعاية الاجتماعية أبرزها تنظيم عمليات تحسين مديونيات القروض الاستهلاكية والتمويلية والمديونيات بين الأفراد وإسقاط فوائد القروض للمواطنين والقروض الحسن ووقف خصم الجزء المستبد من المعاش بسداد أصل القيمة الاستبدالية التي صرفت لصاحب المعاش ويستحق المالك برعاية المسن إذا كان مؤظفاً عاماً تخفيض ساعات عمله بواقع ساعتين يومياً مدفوعاً (الأجر) وأصحاب المعاشات والتكافل الاجتماعي ووقف سداد الأقساط بوفاء صاحب المعاش وإنشاء صندوق لتعويض المواطنين المتضررين من قضايا النصب العقاري.

الملف الصحي

22 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن الملف الصحي أبرزها تنظيم مهنة التمريض وتداول الأدوية وإنشاء مستشفى الأمل لعلاج وتأهيل المرضى من الإدمان على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والكيميائية والمشروبات الكحولية والخمر وتنظيم مهنة مزاولي الإرشاد النفسي وحقوق المصابين بـ

الأمه / الانتخابات) أبرزها لجنة القيم وانتخابات أعضاء مجلس الأمة وتنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإبداء بصوته لمرشحين في الدائرة المقيد فيها وكل من نظم أو اشترك في انتخابات فرعية أو دعى إليها أو شارك فيها وهي التي لم تتم بصورة غير رسمية قبل المعاد المحدد للانتخابات واختيار واحد أو أكثر من بين المرشحين لفئة أو طائفة معينة ويعتبر كذلك من نظم أو اشترك في التنظيم أو دعى إليها أو شارك فيها سيئ السمعة ويستوجب الشطب من سجلات الناخبين وشطب المرشح من سجل المرشحين وإسقاط العضوية في حالة الإبداء.

ملف العسكريين المتقاعدين

6 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن ملف العسكريين المتقاعدين أبرزها قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الجوية ومنح مكافأة نهاية خدمة لمن انتهت خدمتهم قبل نفاذ القانون رقم (110) لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك.

الملف البيئي والزراعي

6 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن الملف البيئي والزراعي أبرزها إنشاء شركة مساهمة كويتية باسم (شركة تسويق الحاصلات الزراعية) وإصدار قانون حماية البيئة وإنشاء شركة مساهمة كويتية لتسويق الإنتاج الزراعي برأسمال 50 مليون دينار وقيام الشركة الكويتية للتأمين بشراء كافة إنتاج المزارع الكويتيين.

قضايا البدون

5 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن قضايا البدون أبرزها في شأن المقيمين بصورة غير قانونية وإنهاء أوضاع غير محدد الجينية بدولة الكويت.

ملف ذوي الاحتياجات الخاصة

3 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن ملف ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن أن يكون للهيئة مجلس أعلى يختص بوضع الأهداف والسياسات للهيئة ويستحق الأشخاص ذوو الإعاقة وذو وهم ممن تنطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية منحة مقدارها عشرة آلاف دينار لذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة والحدود الأدنى لذوي الإعاقة البسيطة أو ذويهم زيادة على قيمة القرض الإسكاني المخصص لأقربائهم.

الشؤون الخارجية

3 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن الشؤون الخارجية أبرزها بعض الاتفاقيات الثنائية الدول وحظر التعامل أو التطبيع مع إسرائيل - الكيان الصهيوني ومنظماتها.

التركيبة السكانية

اقتراحان بقانون قدمها النواب بشأن التركيبة السكانية وتنظيم استقدام العمالة من الخارج.

الفضل: عدم انعقاد «الداخلية والدفاع» للمرة الثالثة يعطل حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية



أحمد الفضل

استغرب النائب أحمد الفضل عدم انعقاد لجنة الداخلية والدفاع للمرة الثالثة على التوالي بسبب فقدان النصاب رغم إدراج 6 اقتراحات بقوانين مهمة موعة من 19 نائباً بشأن حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية، على جدول أعمال اللجنة.

وقال الفضل في تصريح صحفي بمجلس الأمة: إن اجتماع لجنة الداخلية والدفاع أمس حضره نائبان فقط رغم وجود عدد من النواب الآخرين أعضاء اللجنة في المجلس لإجراء المسحبات الخاصة بفيروس كورونا تمهيداً بحضور جلسة الغد، إلا أنهم تعمدوا عدم حضور اجتماع اللجنة.

وأشار الفضل إلى أن اللجنة لم تكن مستنظر في اقتراح بقانون واحد فقط بل 6 اقتراحات مطالبا النواب الأعضاء بحضوره الحضور والموافقة أو رفض الاقتراحات بدلا من تعطيل عمل اللجنة.

وقال الفضل: إن النائب حر فيما يبدية من مواقف داخل

قبة عبدالله السالم، لكن ليس من حقه تعطيل أعمال اللجنة ثلاث مرات على التوالي وعدم حل مشكلته عالة منذ الستينات والأمل الوحيد فيها هو مناقشة هذه القوانين وإقرارها أياً كانت القوانين.

وأوضح أن حل قضية المقيمين (البدون) أمر مهم وله علاقة بالشأن الأمني في البلاد كما بهم أصحاب القضية خاصة المستحقين من حملة إحصاء 1965 بالإضافة الي أبناء

عبدالله الكندري: ملف المقيمين بصورة غير قانونية «مرهق» ويجب حله وفق الأطر القانونية



عبدالله الكندري

استغرب النائب عبدالله الكندري إصرار البعض على معالجة ووضع حل نهائي لقضية المقيمين بصورة غير قانونية خلال 10 دقائق في اجتماع لجنة الداخلية والدفاع، مؤكداً أن هذه القضية مهمة وقديمة جداً ومرهقة ويجب حلها وفق الأطر القانونية.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة إنه من غير المعقول عدم دعوة النواب مقدمي الاقتراحات وممثل السلطة القضائية، والجهات الحكومية وجمعيات النفع العام للاستماع على أحد يخص الاقتراحات المقدمة بشأن تلك القضية. ولفت الكندري إلى أن عمر هذه القضية يتجاوز الستين عاماً ومن المستغرب أنها لم تحل لمشكلة المقيمين بصورة غير قانونية، مؤكداً على ضرورة إيجاد حل لهذه

القضية وفقاً للأطر القانونية، وأكد الكندري تحفظه على بعض الاقتراحات بقوانين المقدمة من قبل بعض النواب، مشيراً إلى ضرورة فتح تحقيق بخصوص أصيل فيما يخص هذه الاقتراحات بقوانين.

لجنة الداخلية والدفاع دون تناول تلك القضية. وأشار إلى أنه من ضمن النواب الموقعين على أحد الاقتراحات بقوانين التي تهدف لإيجاد حل لمشكلة المقيمين بصورة غير قانونية، مؤكداً على ضرورة إيجاد حل لهذه